الصباح الاقتصادية
12
العدد 2305 - السنة الثامنة
الأربعاء 22 محرم 1437 - الموافق 4 نوفمبر 2015
Wednesday 4 November 2015 - No.2305 - 8th Year

أكد أن الحكومة مستمرة في دعم الإنفاق الاستثماري

الهاشل: الكويت في طليعة دول العالم التي استكملت تطبيق معايير بازل 3

القطاع المصرفي يواجه تحديات تفرضها التغيرات المستمرة في طبيعة العمل المصرفي إضافة لهبوط أسعار النفط

قال محافظ بنك الكويت المركزي محمد الهاشل إن القطاع المصرفي في الكويت يواجه تحديات من بينها هبوط أسعار النفط. ولكن استمرار الحكومة في دعم الإنفاق الاستثماري يحد من التأثير السلبي لانخفاض النفط على البنوك.

وأوضح الهاشل أن الكويت اصبحت «في طليعة دول العالم التي استكملت تطبيق معايير بازل 3» مع انتهاء البنوك الكويتية من الوفاء بمتطلبات حزمة إصلاحات بازل 3 واستكمال بنك الكويت المركزي تطبيق تلك المعايير المالية.

وكشف محافظ المركزي عن ان إجمالي الحصة السوقية للبنوك الإسلامية في النظام المصرفي الكويتي تبلغ حاليا نحو 39 في المئة.

هبوط النفط

وقال الهاشل إن القطاع المصرفي يواجه تحديات تفرضها التغيرات المستمرة في طبيعة العمل المصرفي إضافة لهبوط أسعار النفط منذ يونيو 2014 وانعكاساته على الوضع المالي والاقتصادي للبلاد.

لكنه اضاف قائلا «الحكومة مستمرة في دعم الإنفاق الاستثماري، الأمر الذي سيحد من التأثيرات المعاكسة على البيئة التشغيلية للقطاع المصرفي.»

وتهاوت أسعار النفط العالمية منذ منتصف 2014 لتصل إلى أقل من نصف مستوياتها مما كانت له تداعيات على اقتصادات دول الخليج العربية المنتجة للنفط.

وسجلت ميزانية الكويت عضو منظمة أوبك عجزا فعليا قدره 2.721 مليار دينار في السنة المالية 2014-2015 المنتهية في 31 مارس آذار الماضي وهو الأول منذ 1998-1999.

واقرت الحكومة ميزانية تقشفية للسنة المالية الحالية تتضمن مصروفات متوقعة قدرها 19.073 مليار دينار في ميزانية 2015-2016 وهي أقل بنسبة 17.8 بالمئة عما كان مقررا في السنة المالية السابقة بسبب الهبوط المستمر لأسعار النفط.

ويبلغ إجمالي قيمة الإيرادات المتوقعة 12.052 مليار دينار في ميزانية 2015-2016 منها 10.599 مليار دينار إيرادات نفطية و1.453 مليار دينار إيرادات غير نفطية.

معايير بازل 3

وأكد المحافظ على قوة المؤشرات المصرفية للبنوك الكويتية وسلامة أوضاعها المالية والمتمثلة في معدلات عالية لكفاية رأس المال وفقا لتعليمات بازل 3 وارتفاع نسب الرفع المالي ونسب السيولة واستمرار النمو في الربحية بالإضافة إلى الجودة العالية لأصولها.

وقال «هذه المؤشرات المصرفية القوية تؤكدها أيضا نتائج اختبارات الضغط التي يقوم بها كل من بنك الكويت المركزي والبنوك الكويتية بصفة دورية وتظهر قدرة عالية للبنوك الكويتية على مواجهة الصدمات في ظل سيناريوهات صعبة لاختبارات الضغط والعمل في اوضاع ضاغطة.»

وشدد الهاشل على ان البنوك الكويتية مستوفية لمتطلبات حزمة إصلاحات بازل 3 وان بنك الكويت المركزي استكمل بالفعل تطبيق تلك المعايير المالية لتكون الكويت بذلك «في طليعة دول العالم التي استكملت تطبيق تلك المعايير.»

وأضاف أن التقارير التي تقدمها البنوك بشكل دوري تظهر انها مستمرة في استيفاء متطلبات النسب الرقابية لهذه المعايير وبما يفوق متطلبات الحدود الدنيا لها بموجب التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وقال إن معدل كفاية رأس المال وفقا لمعيار بازل 3 في الكويت بلغ 16.9 في المئة حتى نهاية يونيو حزيران 2015 وهي أعلى من متطلبات لجنة بازل لهذه النسبة وقدرها 10.5 في المئة.

البنوك الإسلامية

وتعتبر الكويت من الدول الرائدة في تجربة البنوك الإسلامية التي بدأت مع تأسيس بيت التمويل الكويتي في 1977. ويوجد في الكويت حاليا عشرة بنوك منها خمسة بنوك تقليدية وخمسة إسلامية بالإضافة إلى فرع لبنك إسلامي أجنبي وعدد من الفروع الأجنبية لبنوك تقليدية.

وقال الهاشل إن حصة البنوك الإسلامية تبلغ حوالي 39 في المئة حاليا من إجمالي النظام المصرفي في الدولة.

وأكد أن الصناعة المصرفية الإسلامية أصبحت «رافدا واضحا للعمل المصرفي على أرض الواقع ولها دورها الملموس في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت.»

وينظم بنك الكويت المركزي بالتعاون مع صندوق النقد الدولي مؤتمرا عالميا للتمويل الإسلامي هذا الشهر حيث يهدف إلى توفير الفرصة لتبادل الأفكار والخبرات للوصول إلى رؤية حول النمو المستدام لصناعة التمويل الإسلامي.

وسيركز المؤتمر على الجوانب الرقابية بشأن صناعة التمويل الإسلامي وكيفية مساهمة هذه الصناعة في تحقيق اهداف النمو الاقتصادي والاستقرار المالي إضافة إلى تطوير الصكوك وغيرها من أدوات الأسواق المالية الإسلامية.

وقال الهاشل إن من ابرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية «القصور في الأدوات المالية والنقدية عن المستوى اللازم ... إضافة للتحديات المتعلقة بالتأسيس بما في ذلك توفير بيئة قانونية ورقابية مناسبة وإطار عمل مناسب للمحاسبة والتدقيق وبنية أساسية مساندة للسوق المالي هذا فضلا عن التحديات الرقابية التي تتسم بالتغير بطبيعتها.»

واشار إيضا إلى ان التحدي الأساسي يتمثل في إيجاد كوادر بشرية مؤهلة ومدربة ولديها الفهم العميق لآليات عمل البنوك الإسلامية وطبيعة أدوات التمويل الإسلامي.

وشهدت السنوات القليلة الماضية توسعا للبنوك الكويتية الإسلامية والتقليدية في الخارج لاقتناص الفرص والبحث عن أسواق أكبر في ظل المنافسة الشرسة بالسوق المحلي.

وقال الهاشل إن إجمالي أصول البنوك الكويتية خارج الكويت من خلال فروعها وشركاتها التابعة شكل في نهاية ديسمبر كانون الأول 2014 نسبة تبلغ نحو 20 في المئة من مجموع أصول القطاع المصرفي مبينا ان العمليات الخارجية للبنوك الكويتية ساهمت «في تدعيم وتنويع صافي الارباح المجمعة لها.»

الـمـؤشـرات المـصـرفـيـة للبنوك الـكـويـتـيـة تحافظ على قوتها وسلامة أوضاعها المالية

القصور في الأدوات المالية والـنـقـديـة عن المستوى الـلازم يعتبر أبرز التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية

محمد الهاشل

واضاف ان بنك الكويت المركزي يرى «ان التواجد الخارجي للبنوك الكويتية والذي يتم في ضوء استراتيجيات تسمح للبنوك بهذا التوسع استنادا إلى دراسات جدوى في هذا الشان يشكل دعما لعمليات البنوك داخل دولة الكويت ويساهم في تعزيز تواجدها في اسواق النقد والمال الخارجية.»

القروض غير المنتظمة

وقال الهاشل لرويترز إن البنك المركزي تمكن بالتعاون مع البنوك الكويتية من تخفيض نسبة القروض غير المنتظمة (المتعثرة) على اساس مجمع إلى 2.8 في المئة في نهاية يونيو حزيران بعد ان بلغت 7.9 في المئة في ديسمبر كانون الأول 2012.

وتابع قائلا إن هذه النسبة «ادنى مما كانت عليه قبل الازمة المالية العالمية مع ارتفاع نسبة تغطية المخصصات للقروض غير المنتظمة لتصل إلى 172 في المئة.»

وفرض بنك الكويت المركزي تعليمات صارمة بعد الأزمة المالية العالمية في 2008 على النظام المصرفي وهو ما ساهم إلى حد كبير في استقرار هذا النظام بعد أن تعرض أحد أكبر بنوكه وهو بنك الخليج للخطر إبان الأزمة ما استدعي في حينها تدخلا عاجلا من الحكومة والبرلمان لإقرار قانون بضمان الحكومة لأموال المودعين وإنقاذ البنك الذي استعاد عافيته بعد ذلك.

وقال الهاشل «هذه النسبة والتي تدعمها أيضا نسبة تغطية عالية للقروض غير المنتظمة تدعو إلى الاطمئنان حول قدرة القطاع المصرفي على مواجهة التحديات ... إلا أن بنك الكويت المركزي يتطلع دوما إلى أن يرى هذه النسبة عند ادنى مستوياتها اخذا بالاعتبار طبيعة المخاطر في العمل المصرفي.»

واضاف أن الميزانية المجمعة للبنوك المحلية على مستوى النشاط المحلي تشير إلى أن موجودات القطاع المصرفي تواصل نموها حيث بلغت 57.6 مليار دينار في نهاية يونيو حزيران 2015 بزيادة قدرها 2.7 مليار دينار عن الشهر ذاته في 2014 وبنسبة نمو سنوي 4.9 في المئة.

كذلك سجلت البنود الرئيسية الأخرى في الميزانية خلال الفترة نفسها نموا موازيا حيث بلغت ودائع القطاع الخاص 34.1 مليار دينار بزيادة قدرها 1.7 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي 5.2 في المئة كما واصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة لقطاعات الاقتصاد الوطني نموها لتصل إلى 31.7 مليار دينار بزيادة قدرها 1.5 مليار دينار وبنسبة نمو سنوي قدرها 5.0 في المئة.

وقال الهاشل الذي سيحصل هذا الشهر على جائزة الرؤية القيادية من اتحاد المصارف العربية كمحافظ للبنك المركزي للعام 2015 «تقديرا لإنجازاته وعطاءاته في ادارة السياسة النقدية والسياسة الرقابية في الكويت» إن السياسات التحوطية للمركزي اثبتت نجاحها في تعزيز قدرة البنوك على مواجهة المخاطر.

المخصصات الاحترازية

ومنذ اندلاع الأزمة العالمية الزم بنك الكويت المركزي البنوك المحلية بتجنيب مخصصات احترازية مقابل الديون المشكوك في تحصيلها وذلك في إطار تطبيق سياسات التحوط الكلي التي تستهدف تدعيم قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر لكن مساهمين في هذه البنوك يشتكون من أن هذه المخصصات قلصت من أرباحهم السنوية.

وقال الهاشل إن هذه السياسة التحوطية اثبتت نجاحها حيث «تم استخدام معظم هذه المخصصات في شطب ديون رديئة وهو ما عزز في نهاية الأمر تحسين جودة محفظة القروض لدى البنوك وتحسين معدلات العائد عليها.»

واضاف انه «يتم السماح للبنوك باستخدام تلك المخصصات الاحترازية كلما تطلب الأمر ذلك وهو ما يعني تحرير تلك المخصصات عند زوال أسباب تكوينها.»

وشهدت الكويت خلال السنتين الماضيتين عددا من التسويات لديون شركات متعثرة فقدت القدرة على السداد بعد أن أطاحت بها الأزمة المالية العالمية في 2008.

وقال المحافظ إن البنك المركزي «يتبع معايير محددة ودقيقة تستند إلى معايير الرقابة المصرفية الدولية لدى احتساب المخاطر المقابلة لمديونيات بعض عملاء البنوك لتحديد مقدار المخصصات الاحترازية المطلوبة من كل بنك على حدة ... حيث يتم التدرج في بناء نسب المخصصات.»

مؤشرات البورصة تشهد أداء متبايناً

انهت المؤشرات الكويتية جلسة، أمس الثلاثاء - منتصف جلسات الأسبوع، بأداء متباين، حيث سجل السعري نموا نسبته 0.16% عند مستوى 5794.25 نقطة رابحا حوالي 9.5 نقطة.

وتراجع أمس المؤشر الوزني للبورصة بنسبة 0.25% مدنيا إلى النقطة 388.26 خاسرا قرابة النقطة. كما تراجع كويت 15 عند الإقفال بنسبة 0.36% عند مستوى 923.17 نقطة بخسائر بلغت نحو 3.3 نقطة.

وبالنسبة لحركة تداولات أمس، فقد ارتفعت قيمة التداولات إلى 13.79 مليون دينار تقريبا (45.48 مليون دولار)، مقابل نحو 11.11 مليون دينار (36.58 مليون دولار) في الجلسة السابقة، بنمو تقدر نسبته بحوالي 24.1%.

اما أحجام التداول، فارتفعت أمس لتصل حوالي 198.2 مليون سهم، مقابل نحو 142.22 مليون سهم تقريبا بالجلسة الماضية، بنمو بلغت نسبته 39.4% تقريبا.

وبلغ عدد صفقات أمس 4500 صفقة، مقابل 3741 صفقة في الجلسة الماضية.

وفيما يخص الأداء القطاعي أمس، تصدر قطاع "الاتصالات" الارتفاعات بنمو نسبته 0.75%، فيما احتل قطاع "التكنولوجيا" صدارة القائمة الحمراء بانخفاض نسبته 0.46%.

واحتل سهم "معادن" صدارة قائمة أعلى ارتفاعات أمس بالبورصة الكويتية بنمو نسبته 7.69%، فيما احتل سهم "قرين قابضة" صدارة التراجعات بانخفاض نسبته 13.33%.

وبالنسبة لتداولات الأسهم أمس، فقد تصدر سهم "أدنك" نشاط التداول على مستوى الكميات بحجم بلغ 24.8 مليون سهم تقريبا جاءت بتنفيذ 174 صفقة حققت نحو 740.22 الف دينار، مع ارتفاع للسهم بنسبة 1.67%.

وجاء سهم "إجيليتي" على رأس نشاط القيم بسيولة تقدر بحوالي 2.03 مليون دينار، بعد تنفيذ 112 صفقة على عدد 3.87 مليون سهم تقريبا، مع تراجع للسهم بنسبة 3.8% تقريبا.

الكويت تتفاوض مع إيران لاستيراد الغاز الطبيعي

قالت صحيفة طهران تايمز الإيرانية إن الكويت تتفاوض مع إيران لاستيراد الغاز الطبيعي إلى البلاد من أجل تغذية محطات توليد الكهرباء.

ونقلت الصحيفة عن علي رضا- العضو المنتدب لشركة الغاز الوطنية الإيرانية قوله، إن إيران تدرس تصدير الغاز إلى الكويت عبر خط أنابيب، يجري بناؤه لنقل الغاز الإيراني إلى العراق عبر مدينة البصرة العراقية.

وأضاف "رضا" أن الطريق الثاني الذي تتم دراسته من أجل الشروع في تصدير الغاز الإيراني إلى الكويت هو عبر خط أنابيب تحت سطح البحر من ميناء إيراني الجنوبي "جناقة".

يذكر أن حميد رضا- مدير إدارة الشركة الوطنية للغاز الإيراني صرح في أبريل الماضي، بأن الجمهورية الإسلامية مستعدة لتصدير الغاز الطبيعي إلى الكويت عبر خط أنابيب لنقل الغاز الإيراني يستخدم لنقل الغاز إلى جارتها الغربية العراق.

مشيرا إلى انه من الممكن لإيران تصدير الغاز الطبيعي إلى الكويت عبر العراق، وهذا يمكن أن يحدث إذا تم توقيع عقد لتصدير الغاز بين إيران والكويت.

يُذكر أن علي العمير- وزير النفط الكويتي، أعلن في يونيو الماضي أن بلاده تتطلع إلى توقيع اتفاق مع إيران لتأمين إمدادات الغاز الطبيعي التي تشتد الحاجة إليها، مشيرا إلى أن إيران لديها كميات كبيرة من الغاز والكويت في حاجة إلى الغاز الإيراني من خلال التعاون بين البلدين.

وتملك إيران أكبر احتياطيات من الغاز في العالم، حيث تقدر احتياطياتها من الغاز الطبيعي بنحو 29,61 تريليون متر مكعب، وهو ما يشكل 15% من احتياطيات الغاز في العالم.

العمر استقبل وزير خارجية البوسنة والهرسك

جانب من الاجتماع

استقبل نائب المدير العام للشئون الإدارية والمالية بالصندوق الكويتي حمد العمر ، وزير خارجية جمهورية البوسنة والهرسك إيفور سرناداك والوفد المرافق له .

حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك والعلاقات بين البلدين ، ونشاط الصندوق الكويتي التنموي بشكل عام.

وقد حضر الاستقبال كلاً من مدير إدارة العمليات مروان الغانم ومساعد المدير الإقليمي لدول وسط آسيا وأوروبا إبراهيم الكليب .

الجدير بالذكر أن الصندوق الكويتي للتنمية كان قد قدم 4 قروض لجمهورية البوسنة والهرسك بقيمة 25 مليون دينار كويتي أي ما يعادل 85 مليون دولار أمريكي .

بنك الخليج الراعي الفضي لمؤتمر تمكين الشباب الرابع

يسر بنك الخليج أن يعلن عن رعايته الفضية ومشاركته في مؤتمر تمكين الشباب في نسخته الرابعة، وسيعقد المؤتمر تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه، وذلك يومي 9 و10 نوفمبر 2015 من الساعة 4:30 - 9:10 مساءً، في قاعة الراية بفندق كورت يارد ماريوت والذي يتزامن مع شهر ريادة الأعمال الوطني.

وتعتبر تمكين جمعية نفع عام مستقلة وغير ربحية، تهدف رسالتها إلى تمكين الشباب الكويتي وتدشين حقبة جديدة من التطور الاقتصادي والانمائي. ويعد مؤتمر تمكين مبادرة وطنية نابعة من شباب الكويت وموجهة إلى شباب الكويت، حيث تولت المؤسسة تنظيم هذا المؤتمر الشبابي سنوياً إلى جانب العديد من الفعاليات التي اقامتها على مدار العام بهدف نشر التوعية والمعرفة بين شباب الغد وإلهامهم. كذلك تعمل تمكين على مساعدة رواد الأعمال الشباب عبر تزويدهم بالتدريب وبرامج تنمية مهارات القيادة.

ويتمحور موضوع مؤتمر هذا العام حول الإعلام الالكتروني والتكنولوجيا وسيشهد مشاركة مؤسسات رائدة ونخبة من المتحدثين اللامعين في الكويت والعالم، وبشكل هذا الملتقى خير فرصة لشباب الكويت لتبادل وجهات النظر واكتساب الخبرات القيمة من تجارب شخصيات برعت في ريادة الأعمال من قادة وأكاديميين وخبراء.

عمر قتيبة

وسيشارك عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج والرئيس التنفيذي لصناعات الغانم، كأحد المتحدثين الرئيسيين في هذا المؤتمر، حيث سيقوم ببحث موضوع «إعادة تعريف النجاح» وذلك خلال الجلسة المقرر انعقادها يوم 9 نوفمبر من الساعة 6 إلى 7:15 مساءً. ويأتي ذلك من منطلق التزامه نحو تمكين الشباب، وترسيخ ثقافة تشجيع ريادة الأعمال والاستثمار في التعليم. يذكر أن السيد/ عمر قتيبة الغانم هو عضو مؤسس وعضو مجلس الإدارة في إنجاز العرب، وهي جزء من المؤسسة العالمية غير الربحية تعنى بإنجازات الشباب، كما أنه رئيس مجلس إدارة إنجاز الكويت.

كما يشارك الرئيس التنفيذي لبنك الخليج، سيزار جوتزاليس بويتو، في حلقة نقاشية عنوانها «دور البنوك في مستقبل المشاريع الصغيرة والمتوسطة» في 10 نوفمبر من الساعة 8 إلى 9:30 مساءً. ومن المتحدثين العالميين الذين يستضيفهم هذا الحدث: إيان ماكنيش - الشريك المؤسس لموقع «ليتكد إن»، و ليبي جل - الرئيس التنفيذي لـ ليبي جيل أند كومباني ، و مارك كوانو - الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لتطبيق «ستور هاوس»، وغيرهم.